

من غير آية وحدث كما صرح به واشترنا اليه سابقا ومن ذلك قوله
تعالى واحل لكم ما ورثتكم من لفظ انكموا ايضا فيه باعتبار
قوله تعالى مثنى وثلاث ورباع والميراث المنقذ عليه الاجماع من مثنى
وثلاث ورباع انه اطلق للنكاح في اجمع ان يجمع بين اثنين وثلاث
او اربع ولا يراد معنى التكرير للتكاتب في مثنى وثلاث ورباع لان
الخطاب للجمع فوجب التكرير ليصيب كل بالغ يريد اجمع ما اراد
من العرد الذي اطلق كما تقول للمجانزة اقسوا هذا المال وهو اللفظ
درهم درهمين درهمين وثلاثة وثلاثة واربعه اربعة اذ لو افردت
وقلت درهم درهمين وثلاثة وثلاثة واربعه اربعة لم يكن له معنى ولم
يجمع جمل درهمها الا من المال الذي هو اللفظ درهم خلافا لما اذا كرر
فان القصد فيه الى التفصيل في حكم وكذا الطيات في حكم النكاح وجاز
العطف بالواو دون الواو ان معنى الواو دل على اطلاق ان ياخذ
الناكحون ما ارادوا وكما جاز من النساء على طرفي اجمع ان ارادوا واختلفوا
في تلك الاعداد وان شئنا واهتففين فيها محظور عليهم ما ورا ذلك
خلافا لو جازها لوجب بها الاذي عنها الى التجويز اجمع بين انواع
الخصنة التي دلت عليها الواو اما ان واحدا للشيين او الاشياء
واما الاباحه وجواز اجمع في مثل جالس الحسن وابن سبرين فانه
يكون يدل على من خارج مثل ان مجالسها خبر وزيادة في الفضيلة
وتعلم العلم فيكون اولى بالجواز واما حل الواحدة فقد كان ثابتا
حل النكاح المذكور لانه انما ينصور بالواحدة فاحاصل الحال ان
حل الواحدة كان معلوما وهذه الابنة لبيان حل الزايد عليها لما بين
الاصل في الابضاع العردة الحمد معين مع بيان التخيير بين اجمع والتفرقة
في ذلك او يقال عرف حل الواحدة بقوله تعالى فان خفتم ان تقولوا
فواحدة فكان العرد على الوجه الذي ذكرناه محلا عند علم خوف
الجور فتراد ان عند خوفه يقصر الحل على واحدة لا يقال قولك لانا نقول

ليس

ليس ذلك في شيء مما نحن فيه لان ما نحن فيه من قبيل زيادة معنى
اللفظ وضوحا بدليل كونه مسوقا للراد وما ترتب عليه غير صالح ان يكون
جوازا لقول لا يقال اعنى التنصيص على الشيء باسم العلم لا يدل على
تضييق الحكم عما عداه ومثنى وثلاث ورباع وحديث الحسن المتقدم
فهو لا يمنع الزيادة ومفهوم العرد ليس بخبر فقول مولانا لا يمنع الزيادة
محمول على ان العرد من حيث هو عردة لا يمنع الزيادة كما في قوله صلى الله
عليه وسلم ثلاث جدهن جد وهن لبن جد الطلاق والنكاح والرجعة
حيث الحق بها اليمين والنذر لانه انما لم يكن ذلك كذلك لوقوع العرد
حالا مقبدا للاطلاق ولما قرناه او لان احوال الاصوليين واعتقاد الابنة
المريضين ولفظ الهداية والحجر ان يتزوج اربع من العرب والامم وليس
ان يتزوج اكثر من ذلك لقوله تعالى فانكحوا ما طاب لكم من النساء مثنى
وثلاث ورباع نص على العدة والتنصيص على العرد يمنع الزيادة عليه
شنا ههنا وغيره فادح في الحاق اليمين والنذر كما هو ظاهر وقول السائل
مفهوم العرد ليس بخبر لم يجعل في الابنة اكثر من مفهوم العرد كما هو ظاهر
وبيان مفهوم العرد ان التنصيص على الشيء باسم العلم يسمى مفهوما
العرد اذ قرن بعرد ومفهوم اللقب اذ قرن بلقب وللبال خطاب اذا
قرن بدلالة الخطاب وقد يعبر عنه بتخصيص الشيء بالذكر والحاصل انه
قد يمنع مع مفهوم العدة الزيادة والنقص كعدد ركعات الصلاة وقولا
ولا نحو قوله تعالى استغفر لهم او لا تستغفر لهم ان تستغفر لهم سبعين مرة
فلن يغفر الله لهم وقد يمنع الزيادة فقط كقول تعالى فاجروهم ثماني حدة
ولا يمنع النقصان لثبوته في حق العرد وقد يمنع النقص فقط كقول الجبض
وهذا مع كل موضع بحسب قرآينه واما ما ذهب اليه الراضية فخذلهم اجمع
من ان الابنة تدل على جواز التسع مستدلين بالواو والكتابة بلطون اجمع
فترجم فسد واعتقاد كاسد كما بيناه ان يقال لا ينبغي ان يذكر في الجماعة
الناس كسب وذلك بخروجي الى تسويتهم بافضل المخلوقات فيما حوله

